السفير اللبنانية «١٩٨٢/١١/٢» انه : «تم الاتفاق بين وزارتي الاقتصاد والمال على تسيير دوريات جمركية ثابتة ومتجولة من اجل وقف تدفق البضائع الاسرائيلية ووقف اصحابها وموزعيها ومروجيها » ورفضت الجهات المالية والمصرفية تحديد سعر الشيكل بالنسبة لليرة اللبنانية ، في اطار وضع العراقيل والصعوبات امام الغزو الاقتصادي «٣١» واشارت النداء اللبنانية «١٩٨٢/١١/٢١» انه : « لدى وزارة الاقتصاد والاجهزة المعنية — اليوم — لائحة تتضمن اسماء عدد غير قليل من التجار الذين يتعاملون بالبضائع الاسرائيلية ، ولديهم علاقات منتظمة مع التجار الاسرائيليين ، وقد اخذ بعضهم على عاتقه تنظيم استيراد البضائع الاسرائيلية والاجنبية الاخرى المستوردة عبر ميناء حيفا وتسويقها في لبنان» . وطلب محافظ الشمال اسكندر غبريل «مصادرة وملاحقة المنتوجات الاسرائيلية التي تتسرب الى الشمال وتزاحم الانتاج الوطني «٣٢» وطالبت وزارة اقتصاد وغرفة تجارة بيروت بصورة مشتركة : وقف ترويج البضائع والسلع الاسرائيلية وجاء في ندائهما : «ضرورة الانقطاع عن ترويج او شراء المنتوجات الاسرائيلية على كل انواعها نظرا لما تلحقه من اضرار فادحة في اقتصادنا الذي عانى الكثير ابان المحنة وعلى رغم ذلك تمكن من الصمود بفضل سعي ابنائه ووعيهم «٣٣» لقد توج هذه المواقف الرسمية موقف رئيس الوزراء شفيق الوزان الذي هدد بسحب الجنسية وفرض عقوبات اخرى على كل من يتعامل مع اسرائيل .

● نيابيا : طالبت مجموعة من اعضاء مجلس النواب اللبناني بوضع حد للغزو الاقتصادي الاسرائيلي ووقف تدفق البضائع الاسرائيلية واكد بعضهم انه لاحل جذري في هذا الاتجاه الا بعودة سيادة الدولة على كل الاراضي اللبنانية .«٣٤» بينما طالب اخرون بالسعي لفتح اسواق البلدان المختلفة وخاصة العربية لتصريف الانتاج اللبناني الزراعي ، وخاصة التفاح«٣٥».

● وعلى صعيد الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية فبالاضافة لموقف غرفة تجارة بيروت الذي اشرنا اليه . فقد نشطت غرفة الصناعة والتجارة في صيدا لمواجهة الغزو الاقتصادي فقد نقل عن السيد محمد الزعتري رئيس الغرفة مطالبته «للتجار والمسؤولين بضرورة وعي المسؤوليات والتحلي بالمواطنية لدفع الخطر عن لبنان وطلب قطع التعامل كليا مع البضائع الاسرائيلية ، والمساهمة في ضبط المتعاملين ومعاقبتهم «٣٦» وطالب صناعيو وتجار الادوات الصحية بمنع التهريب عبر الموانىء غير الشرعية ، وتنظيم حركة هذه البضائع حسب الطرق القانونية «٣٧» وطالب بيان لنقابة العمال الزراعيين في جنوب لبنان تدخل السلطات لوضع حد لدخول البضائع الاسرائيلية والى التوقف عن الاتجار بها ، واشار البيان الى ان نسبة البطالة بين العمال الزراعيين بلغت ٥٠٪ . ارتفعت فيما بعد الى ٧٠٪ والى ان اكثر من ٧٠٪ من الاراضي الزراعية قد اصبح مهملا بفعل الاجتياح العسكري والاقتصادي للبنان .«٣٨» وفي بيان له حذر المؤتمر الشعبي للقوى الاسلامية والوطنية من الغزو الاقتصادي وقال البيان : «ان النتائج المدمرة للغزو الاقتصادي الصهيوني قد بدات تظهر من خلال :

١ — ازمة التصريف التي يعاني منها مزارعو التفاح في جبل لبنان وتجار الملح والزيتون في الشمال .

٢ — اقفال عدد من المصانع في المنطقة الشرقية التي لم تتأثر مباشرة بالاجتياح العسكري الاسرائيلي (٣٩) .

وطالب البيان : «ان تقوم الدولة بواجبها وتبادر الى تطبيق قوانين المقاطعة ضد الانتاج الاسرائيلي» و «ان يتخذ وزراء الصناعة والنفط والاقتصاد والتجارة والسياحة الاجراءات الكفيلة بحماية الانتاج المحلي ووقف كل مظاهر التطبيع الاقتصادي مع العدو الصهيوني و معاقبة التجار المتعاملين مع العدو ومصادرة البضائع التي يستوردونها ، وسحب رخص الاستيراد الموجودة بحوزتهم» (٤٠) . وعلى اثر زيارة وفود شعبية لمطرانية صيدا وجه المطران حداد ، نداءا الى سعد حداد للعمل : «بوسائله الخاصة لمنع تدفق الخضار والفواكه ، وكذلك البضائع الاسرائيلية الاخرى المشتملة على الزيوت والسمون وغيرها حفاظا على الاقتصاد الجنوبي ، وحماية للمزارعين الجنوبيين» (٤١)

ان الدولة اللبنانية التي توفر لها هذه الارضية السياسية والشعبية لمواجهة الغزو الاقتصادي الاسرائيلي ويساعدها في ذلك موقف الفعاليات الاقتصادية اللبنانية مطلوب منها القيام باجراءات تمكن على الاقل من الحد من تاثيرات الغزو ان لم تتمكن من وقفة لاسيما في المناطق التي لاتتواجد فيها القوات الاسرائيلية وخاصة في بيروت والشمال وسهل البقاع ، ويمكن ان تتركز اهم الخطوات في :

١ — اغلاق المرافىء غير الشرعية وخاصة التي تشرف عليها الميليشيات الكتائبية .

٢ — مصادرة كل البضائع ذات المنشأ الاسرائيلي والمستوردة عن طريق اسرائيل والموانى غير الشرعية .

٣ — سحب تراخيص «التجار اللبنانيين» الذين ثبت تعاملهم الاقتصادي مع العدو الاسرائيلي وتوقيفهم قانونيا ومصادرة ممتلكاتهم لمصالح الدولة اللبنانية .

٤ — تخفيف الضرائب والعائدات على البضائع المصنعة والمستوردة الى لبنان البديلة للبضائع التي تطرحها اسرائيل في السوق اللبنانية من اجل خلق منافسة تستطيع البضائع اللبنانية ان تنتصر فيها .

٥ — الاستعانة بقروض من المؤسسات الوطنية المالية والعربية لتدعيم المؤسسات الصناعية والتجارية والمناطق الزراعية بفوائد بالحد الادنى ولاجل طويل بغية الاسراع باعادة اوضاع هذه المؤسسات الى ماكانت عليه .

الدولة اللبنانية والخيارات الصعبة :

ان الصورة الراهنة للوضع الاقتصادي في لبنان تظهر بجلاء ان الدولة اللبنانية بامكانياتها الحالية والبسيطة لاتملك قوة جدية ومؤثرة في الرد على الغزو الاقتصادي الاسرائيلي تماما كما هو الحال مع الجوانب السياسية والعسكرية للغزو وبالتالي فان الرد على هذا الغزو سيكون مرتبطا بالحل السياسي للمسألة اللبنانية وباخراج قوات الاحتلال من الاراضي اللبنانية حيث ربما يشكل الاخير مفتاح الرد على الغزو الاقتصادي الذي تحميه قوات شارون — بيغن ولكن الواضح ايضا ان الاسرائيليين لن يربطوا الحل السياسي للوضع اللبناني بحل اقتصادي لايضمن لهم استمرار علاقات اقتصادية مع لبنان وهم — الاسرائيليون — سيطالبون بضمانات اقتصادية تاتي في اطار التسوية العامة الاسرائيلية — اللبنانية ، تماما مثل مطالبتهم بالضمانات الامنية ويعود السبب في ذلك الى ان الاسرائيليين معنين بتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية للغزو للبنان او على الاقل في تحقيق ماهو جوهري والمتعلق بحركة انتقال الاشخاص والبضائع عبر الحدود المشتركة وبمستقبل مياه الجنوب .

وقد اعلن ارئيل شارون وزير الدفاع الصهيوني ان الوثيقة التي وضعت لتشكل اساسا للمفاوضات الاسرائيلية اللبنانية ، بعد مفاوضات اولية اجريت مع مسؤولين لبنانيين تضمنت «الخطوط العريضة لاتفاقية عدم اعتداء وتطبيع بين لبنان واسرائيل كما انها تنص على ان البلدين اتفقا بوجه خاص على اباحة مرور الافراد والبضائع عبر حدودهما المشتركة «٤٢» في الوقت الذي حاول الوفد اللبناني الى المفاوضات عدم التعرض الى المسالة الاقتصادية واكتفى بوضع ستة بنود للمفاوضات تؤكد على سيادة الدولة ووحدة اراضيها وحقها في ممارسة سلطتها على كامل الاراضي اللبنانية والمؤسسات اللبنانية ولاحظ في النهاية « وضع ترتيبات امنية لانهاء حالة العداء بين لبنان واسرائيل«٤٣» وتختلف التفسيرات المتعلقة بهذا البند في الاوساط اللبنانية حول مدى شموليته السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ولكن الذي لاشك فيه ان الاسرائيليين سوف يضغطون بقوة ، والى جانبهم الولايات المتحدة الامريكية من اجل ان تاتي التسوية شاملة اقتصاديا وسياسية وعسكرية في لبنان ، ولمصلحة «اسرائيل» والولايات المتحدة لاسيما وان الدولة اللبنانية ، قد وضعت «كل البيض في السلة الامريكية وغدت امريكا عراب التسوية اللبنانية — الاسرائيلية ، كما كانت في التسوية المصرية — الاسرائيلية ، وبهذا تغافلت الدولة اللبنانية عن حقيقة ان

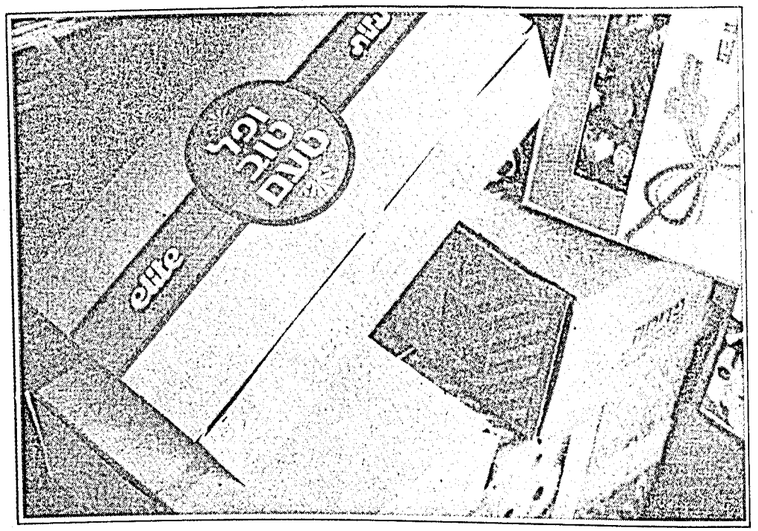

بضاعة اسرائيلية

الامريكيين كانوا ومازالو شركاء للاسرائيليين في اعتدائهم على لبنان وشعبه وعلى الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية والوجود السوري في لبنان ..

ان الخيارات اللبنانية المفتوحة لحل القضية اللبنانية ، وجوانبها الاقتصادية تبدو جد محدودة ومحكومة بالعديد من الاعتبارات الداخلية والاقليمية والدولية ، والتي يكتسب بعضها اهمية خاصة ، تدفع الدولة اللبنانية الى المزيد من التفكير قبل الاقدام على اية خطوة من شانها ان تترك آثارها الخطيرة على لبنان ، وعلى اقتصاده بشكل خاص ، حاضرا ومستقبلا ، وتبدو هذه الخيارات في نقطتين مركزيتين :

اولا : استمرار الدور اللبناني في المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل في اطار المقاطعة التي تفرضها الاسرة العربية منذ قيام الكيان الصهيوني ، والتي خرقها النظام المصري فقط ، ويعزز هذا الخيار طبيعة البنية الاقتصادية اللبنانية من جهة والوظيفة الاقليمية للاقتصاد اللبناني الذي يقوم بتقديم خدمات للاقتصاديات العربية في المنطقة من جهة ثانية .

ثانيا : اقامة علاقات اقتصادية طبيعة مع «اسرائيل» في اطار تسوية شاملة للقضية اللبنانية وللوجود العسكري الاسرائيلي ، ويعزز هذا الخيار

واقع الاحتلال الاسرائيلي لمساحة كبيرة من لبنان وتهديده باجتياح الاجزاء الاخرى ، كما يعززه الموقف الامريكي المؤيد لاسرائيل وواقع التردي العربي .

ان لبنان لايستطيع الخروج من علاقاته الاقتصادية مع البلاد العربية ، والتي استطاعت ان تقولب بنيته ووظيفته الاقتصادية كاستجابة للعلاقات الاقتصادية العربية من جهة ، وارتبطت انشطته الداخلية بها من جهة اخرى . فالاقتصاد اللبناني حسب الدخل القومي موزع الى : قطاع النقل والتجارة والخدمات ٦٧٫٢٪ من الدخل القومي ، وتحتل الصناعة المرتبة الثانية ١١٪ ، بينما تاتي الزراعة في المرتبة الثالثة ١٠٪ من الدخل القومي«٤٤» . وهذا يعني ان الاقتصاد اللبناني هو اقتصاد وحيد الجانب ، مثل اقتصاديات البلدان المنتجة للمواد الاولية عموما في العالم الثالث . اذ انه حتى الصناعة اللبنانية ، والزراعة اللبنانية ترتبط كلتاهما بالاسواق العربية باوثق الروابط مثل الخدمات والمرافق والنقل والتجارة .

ولذلك فالمصلحة الاقتصادية للبنان تتجه نحو الخيار الاول تحديدا ، بحيث يحافظ على علاقاته وبنيته التي كانت قائمة قبل الاجتياح ، وقبل اندلاع الاحداث اللبنانية عام ١٩٧٥ . وفي تاكيد مقاطعته لاسرائيل واقتصادها «فالسوق العربية بالنسبة (للبنان) موازية في اهميتها للسوق اللبنانية نفسها ، ثم ان اغلب الصادرات اللبنانية تنتقل شرقا عبر سوريا الى الاردن والسعودية والعراق ودول الخليج وغيرها ...»«٤٥» وهو بهذا المعنى لايستطيع مواجهة مقاطعة عربية شاملة ، او حتى مقاطعة سورية بالحد الادنى في حال خروجه نحو اقامة علاقات اقتصادية مع «اسرائيل» . ففي المرات التي توترت العلاقات السورية — اللبنانية ، بسبب موقف السلطة اللبنانية من الوجود المسلح . لمنظمات المقاومة الفلسطينية في لبنان في اعوام ١٩٦٩ — ١٩٧٣ وما بعدها ، ضغطت مختلف الفعاليات الاقتصادية على الحكومة من اجل حل خلافاتها مع سوريا لتسهيل حركة البضائع والترانزيت الى شرق المتوسط عبر سوريا .

اما الخيار الاخر ، خيار اقامة علاقات اقتصادية مع «اسرائيل» فانه محفوف بالمحاذير والمخاطر والتي يمكن اجمالها في نقطتين اولاهما تتعلق بالطبيعة الاقتصادية لاسرائيل ، والثانية متعلقة بلبنان :

اولا — ان الاقتصاد الاسرائيلي ، اقتصاد راسمالي متطور في بنيته العامة ، وتتناغم قطاعاته الانتاجية والمرافقية ، مؤدية مهامها بشكل متكاتف ومنسق ، اضافة الى انه يتمتع بمساعدة ومساندة مؤسسات مالية ذات وزن وتاثير كبيرين ، ويمتلك كادرات وخبرات واسعة ومدربة في قيادة النشاط الاقتصادي ، وتدعمه الاوساط الحكومية الاسرائيلية على نطاق واسع « ٤٦»

ثانيا : يفتقد الاقتصاد اللبناني لكل عناصر القوة المتوفرة في الاقتصاد الاسرائيلي من جهة ، ومن جهة ثانية فان مقاطعة عربية اقتصادية له تعني تجميد بنيته ، ووظفيته ، لان هذه البنية والوظيفة قائمتين على العلاقات العربية الاقتصادية مع لبنان بشكل اساسي ، وهذا يفترض احداث تحولات بنيوية ووظيفية في الاقتصاد اللبناني الامر الذي لايمكن انجازه في أفق منظور ، بسبب التركيبة السياسية والاجتماعية القائمة على الوجود الاقتصادي اللبناني«٤٧»

وهكذا تظهر الخيارات الصعبة امام الدولة اللبنانية : الاستمرار في مواقفها السابقة من الاقتصاد الاسرائيلي ، او تسوية علاقاتها معه ، الذي